

سياسات دعم تنافسية الجماعات المحلية في الجزائر: مخطط تطوير مدينة الجزائر نموذجا

Policies to support the competitiveness of local communities in Algeria :

Algiers City Development Plan as a Model



بلفرار الطيب¹

¹ جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر،

t.belfirar@univ-chlef.dz

تاريخ الإرسال: 2025/03/09 تاريخ القبول: 2025/05/05 تاريخ النشر: 2025/06/01

ملخص: استهدفت هذه الدراسة إبراز مختلف السياسات المنتهجة لتعزيز تنافسية الجماعات المحلية في الجزائر، وإضفاء طابع الجاذبية على الأقاليم المحلية، اعتمادا على مقاربات تنموية تنطلق من تشخيص الواقع المحلي، وإدراك نقائصه واختلالاته التنموية من جهة، وفرصه ومؤهلاته الذاتية من جهة ثانية، بهدف خلق ديناميكية تنموية تساهم في تعزيز الوضع التنافسي للمدن والأقاليم المحلية مقارنة مع نظيرتها على المستوى الإقليمي والدولي.

وخلصت الدراسة إلى ارتباط التنافسية المحلية بنجاعة السياسات التنموية في تشخيص مؤهلات الجماعات المحلية واحتياجاتها التنموية، والقدرة على توظيف الموارد المحلية للإقليم لترقية البنية التحتية الحضرية اللازمة لتوفير شروط استقطاب الأنشطة الاقتصادية التي تساهم في تطوير القدرة التنافسية للجماعة المحلية.

الكلمات المفتاحية: التنافسية المحلية، التشخيص المحلي، الجاذبية المحلية.

Abstract:

This study aimed to highlight the various policies adopted To strengthen the competitiveness of local communities in Algeria, And to make local regions more attractive, Based on development approaches that start from a diagnosis of the local reality, And realizing its shortcomings and developmental imbalances, And his own opportunities and qualifications, With the aim of creating a development dynamic that contributes to enhancing the competitive position of local cities and regions.

The study concluded that local competitiveness is linked to the success of development policies In diagnosing the qualifications of local communities, and its development needs, The ability to employ local resources To upgrade urban infrastructure and Attracting economic activities, Which contributes to developing the competitiveness of the local community.

Key words: Local competitiveness; Local diagnosis ; Local attraction

مقدمة:

تعدّ تنافسية الجماعات المحلية من أهم المعايير التي أصبحت تركز عليها السياسات التنموية للدول، وذلك من منظور بعث ديناميكية إقتصادية اعتمادا على المقدرات الذاتية للجماعات المحلية، والإستثمار فيها على نحو مستدام، إنطلاقا من تشخيص الواقع المحلي، وإدراك النقائص والإختلالات التنموية التي تحدّ من الميزة والقدرة التنافسية للإقليم المحلي مقارنة مع الأقاليم الأخرى ذات الخصوصية والظروف المشابهة.

وهذه المقاربة التنافسية إنّما فرضتها التحوّلات الحضرية ذات الأبعاد الإقليمية والدولية، الناجمة عن قضايا العولمة والتنمية المستدامة، واستشراف مستقبل الخدمات بالمدن والمراكز الحضرية الكبرى ذات الإستقطاب السياحي والتجاري، التي فرضت المزيد من المرونة في سياسات التخطيط الحضري واستبعاد المشروعات الجامدة الناتجة عن أساليب التخطيط التقليدية، واعتماد خطط إستراتيجية بديلة على المدين المتوسط والبعيد، لتصميم مشاريع عملية ناجعة لتعزيز الميزة التنافسية للأقاليم المحلية.

والجزائر ليست بمنأى عن هذه المقاربة التنموية الحديثة، التي تهدف إلى تحقيق التجانس بين الطبيعة الجغرافية ونمط التخطيط الحضري، الأمر الذي فرض حتمية الاهتمام بالتجمعات الحضرية الكبرى عامة، ومدينة الجزائر على وجه الخصوص، من خلال توجّه السياسة الوطنية في مجال تهيئة الإقليم نحو إقرار خطة إستراتيجية لعصرنة وتطوير هاته المدينة، وجعلها ضمن مصاف المدن الكبرى في حوض البحر الأبيض المتوسط، من خلال إعادة تأهيلها اعتمادا على مشاريع إستراتيجية من شأنها تعزيز جاذبية المدينة من الناحية السياحية والخدماتية، وجعلها تكتسب مكانة ميتروبولية تنافسية ضمن النطاق المتوسطي والعالمي.

أهمية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع تنافسية الجماعات المحلية كإحدى أهم المقاربات التنموية الحديثة ذات الصلة بترقية الجاذبية المحلية للأقاليم، وجعلها أكثر استقطابا للأنشطة الاقتصادية على المستويين الداخلي والخارجي، مع تسليط الضوء على سياسات التخطيط المنتهجة لتعزيز المكانة التنافسية لأقاليم الوحدات المحلية اعتمادا على خصوصياتها ومؤهلاتها الذاتية.

إشكالية الدراسة: في ظلّ توجّه السياسة التنموية في الجزائر نحو البحث عن سبل تفعيل أدوات تهيئة الإقليم خدمة للتنمية المنسجمة والمستدامة، من خلال تثمين إمكانات الأقاليم المحلية، وتوفير شروط تنافسياتها تتبلور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة، والتي تمت صياغتها كما يلي:

- كيف يمكن تحقيق نجاعة السياسات المنتهجة لدعم مقومات تنافسية الجماعات

المحلية في الجزائر؟

وقصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم وضع فرضية رئيسية للدراسة صيغت كالتالي:

-ترتبط التنافسية المحلية بنجاعة أساليب تشخيص الواقع التنموي.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة باعتباره الأنسب لجمع البيانات المتعلقة بوحدة الدراسة وتعميم نتائج الدراسة على الحالات المشابهة.

تقسيمات الدراسة: للإجابة عن الإشكالية المطروحة واثبات مدى صحة الفرضية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول: التنافسية المحلية: مفهومها، محدداتها، المبحث الثاني: السياسات المنتهجة لدعم تنافسية الجماعات المحلية في الجزائر، المبحث الثالث: دراسة حالة مخطط تطوير مدينة الجزائر.

المبحث الأول

التنافسية المحلية: مفهومها، محدداتها، إرتباطها بالبيئة المحلية للأعمال

يتناول هذا المبحث ظاهرة التنافسية كإحدى الأدوات الإستراتيجية للتنمية، التي أصبحت تعتمد عليها المنظمات العامة، في ظل تبني أسلوب التسيير العمومي الجديد الذي يهدف إلى محاكاة إدارة القطاع الخاص، وتطبيقها على منظمات القطاع العام.

المطلب الأول: مفهوم التنافسية المحلية:

يشير مفهوم التنافسية في الأدبيات الإدارية والإقتصادية إلى مدى امتلاك المنظمة القدرة الكافية، التي تؤهلها لإثبات وجودها على مستوى الأسواق المحليّة والخارجية للسلع والخدمات، وفي هذا السياق عبّر عنها بول كريغمان (Paule Krugman) بأنها القدرة على امتلاك المنظمة لأدوات الإنتاج والعائدات الإقتصادية المتزايدة، والتي تكون عبارة عن محصّلة التّراكم في المعارف والخبرات الفنيّة لأدوات وأساليب الإنتاج ضمن نطاق جغرافي محدّد¹.

وعليه فإنّ تحقيق معيار التنافسية للجماعات المحليّة كمنظمات عامة يبقى مرهونا بمدى تحسين أساليب الإنتاج المحليّ، والحفاظ على الإمكانات والموارد والمقدّرات المحليّة وفقا لنحو مستدام، والدّفع بجميع قطاعات النّشاط الإقتصادي المحليّ نحو تحقيق متطلبات التنمية الشّاملة والمستدامة، وكذا السّعي إلى تجاوز الأسواق المحليّة ودخول الأسواق الخارجية للسلع والخدمات من جهة، واستقطاب أكبر قدر من المستثمرين المحليّين والأجانب لتوطين المزيد من الأنشطة الصّناعية والخدماتية عبر الإقليم المحليّ.

وعلى هذا الأساس فإنّ التنافسية المحلية ترتبط ارتباطا وثيقا بالإقليم المحليّ (الوحدة المحلية)، ويتم تحليل التنافسية كمفهوم إداري حديث بمؤشرات التنمية والجاذبية المحلية للأنشطة الاقتصادية سواء على مستوى الأقاليم أون المدن أو القرى، وغيرها من الوحدات المحلية، كما يشارفي

1 -Paule Krugman, "increasing returns and economic geography", **journal of political economy** N°: 99(1994) pp .84 -85.

هذا السياق إلى أن التنافسية قد لا تقتصر على أقاليم الدولة الواحدة، وإنما بإمكان إقليم أو جماعة محلية في دولة ما أن يتنافس مع إقليم مناظر في دولة أخرى¹.

وعليه فإنّ التنافسية المحلية تشير إلى قدرة الجماعة المحلية على الحفاظ على وضعها التنافسي مقارنة مع الجماعات المحلية الأخرى ذات الظروف المتشابهة، ويكون ذلك عبر توفير ظروف الجاذبية اللازمة للنشاط الاقتصادي والتجاري، وتحسين فرص العمل والمرافق الخدماتية والترفيهية اللازمة، والتي تكون معياراً للرفاه الاقتصادي لأي دولة، والذي يعتمد على الديناميكية للأنشطة الإستثمارية والتنوع الاقتصادي للمدن والأقاليم المحلية باعتبارها المحرك الرئيسي للتنمية الوطنية الشاملة.

المطلب الثاني: محدّدات تنافسية الجماعات المحليّة:

ويقصد بها جملة العوامل التي يتمّ من خلالها احتكار مكانة التّموقع في الأداء الإقتصادي المحلي مقارنة مع الجماعات المحلية الأخرى، وكذا مدى القدرة على التحكم في معايير الجودة اللازمة لتجسيد المشروعات المحليّة وبأقلّ التكاليف الممكنة، ويمكن حصر هذه العوامل في الميزات والخصوصيّات التالية²:

الفرع الأول تقليص تكاليف الإنفاق المحليّ: ويرتبط هذا التّحدي بمدى قدرة الجماعة المحليّة على التفوّق في أداء المهام وتقديم الخدمات، وانجاز المشروعات العامّة بأقلّ التكاليف الممكنة، وذلك في ظلّ إهتمام جمهور المتعاملين بنوعية الخدمات والأسعار، حيث أضحي خيار تقليص التكاليف بديلاً استراتيجياً يتطلّب تركيز الإهتمام لإتباع أنجع الأساليب الكفيلة بتخفيض تكاليف المشروعات والخدمات العامة المحلية وتقديمها بأقلّ سعر ممكن.

الفرع الثاني: تطوير العرض المحليّ للأراضي والعقّارات: حيث يتيح هذا العامل إمكانية رسم سياسات محليّة سليمة ومستدامة في مجال برامج التّوطين الصّناعي للمشروعات، لاسيما من خلال مرونة إجراءات الحصول على الأوعية العقّارية المتاحة لفائدة المستثمرين حاملي الإبتكارات والمشاريع، خاصّة إذا اقترن هذا الأمر بتوفّر البنى التّحتية اللازمة من شبكات مياه، كهرباء، طرق، اتصالات وأسواق محليّة لتصرف المنتجين.

الفرع الثالث: بناء علاقات دائمة مع أفضل المتعاملين: ولا يقتصر هذا الأمر على المتعاملين المحليين فحسب، وإنّما يتعداه ليشمل وجود متعاملين إقتصاديّين دوليين، يساهمون في جعل الإقليم المحلي أو المدينة تكتسب مكانة في شبكات الاقتصاد العالميّة، وتجعل الإقليم مركزاً عالمياً للمال

1- رولا ميا، رهام فاخوري، التنافسية الإقليمية الحضرية في المحافظات السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات، المجلد 36، العدد 5 (2014)، ص. 331

2- خالد عبد المحسن المرشدي، عبد العزيز عبد الرحمان العتيبي، "التوجّه السوقي والميزة التنافسية"، المجلة العربية للإدارة، المجلد 37، العدد 2 (جوان 2017)، ص. 67 - 90

والأعمال، خاصة مع وجود التسهيلات اللازمة لاستضافة المؤتمرات، وإقامة المعارض ذات الطابع المحلي أو الدولي¹.

وعلى ضوء هذه المحددات، فإنَّ القدرة التنافسية لأي جماعة محلية تقتضي بناء إقتصاد محلي متكامل، وخدمات محلية ذات جودة عالية، من شأنها تعزيز المركز التنافسي للجماعة المحلية، وتوَهِّلها لامتلاك بنية تحتية حضرية قادرة على استقبال وتوطين أنشطة الإستثمار المحلي، وخاصة في حال توقُّر أساليب الترويج للقدرات والمقومات المحليّة، على غرار عرض الخدمات والمزايا الموجهة للمؤسسات وذوي المشاريع من جهة، وكذا امتلاك قدرات الجذب السكاني الذي من شأنه هو الآخر أن يمنح ديناميكية للحركة الإقتصادية على مستوى النطاق الجغرافي للجماعات الإقليمية.

المطلب الثالث: إرتباط التنافسية بالبيئة المحلية للأعمال: يتفق معظم الباحثين في حقل الإدارة العامة أنه لا وجود لأي منظمة عامة أو خاصة بمنأى عن المحيط أو البيئة الخارجية التي تؤثر بصفة إيجابية أو سلبية في أعمال وأنشطة وقرارات وأهداف المنظمة، والهيئات العامة المحلية كمنظمات عامة غير ربحية أصبحت تأخذ في الحسبان تأثيرات وتهديدات البيئة الخارجية من منظور ضمان إستمرارية تقديم الخدمات العامة وتحقيق الجودة وحسن الأداء.

الفرع الأول: تعريف البيئة المحلية للأعمال: من بين أهم التعاريف ذات الصلة بهذا المفهوم هو ذلك التعريف الذي ذهب إليه فيليب كوتلر (Philip Kotler) الذي اعتبرها جملة المتغيرات والقوى والعوامل الخارجية التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على نشاط المنظمة، وهذا التأثير يشمل مختلف الأنشطة والقرارات والسلوكات التي تقوم بها أجهزة الإدارة من منظور إشباع حاجات ورغبات الجمهور أو المتعاملين².

كما تعرّف كذلك على أنّها مجموع القوى والعوامل الخارجية التي يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على قدرات الجهاز الإداري المكلف بوظيفة التسويق في الحفاظ على المتعاملين وتطوير العلاقات العامة للمنظمة من منظور تعزيز الولاء والإستهداف للجمهور³.

وقد عرّفها مارك فاندركامن Marc Vander Cammen على أنّها تلك القوى والمؤثرات الخارجية التي لا تخضع إلى سيطرة الإدارة المكلفة بالتسويق داخل أي منظمة، وبالعكس يكون لها تأثير على تنمية قدرات التبادل للمنظمة مع الأسواق المستهدفة⁴.

والواضح من خلال هذه التعاريف أنه لا وجود لأي منظمة ربحية أو غير ربحية بمنأى عن تأثير البيئة المحيطة بها، والتي تجعلها أمام تحدّي الإستمرار والتكيف مع تعقيدات البيئة أو المحيط الخارجي بمختلف مكوناته، الأمر الذي يفرض حتمية دراسة وتحليل هذه المكونات ضمن أجندة سياسة التسويق المحلي، ووضع الخطط اللازمة للتكيف مع متطلبات السوق، وقد ذهب بعض الباحثين إلى

1- رولا ميا، رهام فاخوري، مرجع سابق، ص. 332

2-Philip kotler, **marketing Management** (France: pearson édition ,15ème édition, 2015),p.82

3-هاني حامد الضيمور، تسويق الخدمات (عمان: داروائل للنشر والتوزيع، 2002)، ص.71.

4 -Marc Vander Cammen, **Marketing** (Bruxelles: édition debock , 2002), p. 29

اعتبار بيئة عملية التسويق بمثابة البحر، وأنّ المنظّمة العامة ماهي إلا بمثابة السفينة التي ترسو بداخله¹.

وهذا التعريف إنما يقود إلى استخلاص نتيجة هامة، وهي كون البيئة المحلية للأعمال هي جملة العوامل الخارجية التي لها صلة بمدى تمكّن الهيئة العامّة المحلية من الحصول على المدخلات، والمتمثلة على وجه الخصوص في الموارد والأنشطة التجارية والإقتصادية من جهة، وكذا القدرة على توليد نتائج هذه المدخلات في شكل مخرجات، ممثلة في السلع والخدمات ومختلف الإنجازات التي تعود بالنفع على الإقليم وعلى السّكان المحليين.

كما يرى بعض الباحثين في حقل الإدارة العامة على غرار فيلو (p.Filho) بأنّ البيئة التي تنشط فيها أي منظمة تنطوي على ثلاثة مستويات، المستوى الأول يضمّ المتغيّرات ذات الطابع الوطني أو القومي، والتي تشمل العوامل الإجتماعية، الإقتصادية والسياسية في الدولة ككل، أمّا المستوى الثاني فهو ذو طابع إقليمي محليّ يرمز إلى الخصوصيات التي تتمتع بها المنظمة ضمن نطاق نشاطها على غرار الهيئات والتنظيمات المحلية وأجهزة التوزيع المحلي، أمّا المستوى الثالث فهو يشمل النطاق الداخلي للهيكل التنظيمي للمنظمة أو الهيئة سواء كانت عمومية أو خاصة، ويشمل جميع الموارد البشرية والمادية والفنية التي تمتلكها المنظمة في سياق ممارسة نشاطها².

ومن أبرز التعاريف المتّفق عليها في الأدبيات الإقتصادية هو ذلك الذي يشير إلى اعتبار بيئة الأعمال تشير إلى تلك الأوضاع والظروف المحيطة بالمنظمة، والتي تدفع بها إلى مراعاة هذه الظروف أثناء إعداد خطط الإنتاج والتسويق، والتي تكون نابعة عن دراسة طبيعة الأسواق وآلياتها وإمكاناتها من البنى التحتية وأدوات الإنتاج، وغيرها من العوامل المؤثرة في اتجاه رؤوس الأموال وتوظيفها³. وعليه فإنّ البيئة المحليّة للأعمال هي ذلك الكلّ المركّب من مجموعة من العوامل والظروف والمتغيّرات التي تختلف عن البيئة الإدارية التي تتلاءم مع صياغة وتحقيق أهداف الهيئة الإدارية المحلية، وتجعلها أمام تحدّي التكيف مع هذه العوامل والمتغيّرات من منظور تلاقي الصعوبات والعراقيل التي تحول دون تجسيد إستراتيجيات الإنتاج والتسويق المعتمدة من طرف مديري الإدارة العامة المحلية.

وبالنّظر إلى هذه الإعتبارات فإنّ منظمات القطاع الحكومي- على غرار الجماعات المحلية- ما هي إلا أنظمة مفتوحة على مكوّنات البيئة الخارجية، وهذه الأخيرة هي الملاذ الوحيد للحصول على إحتياجات من الموارد الطبيعية والبشرية والفنية اللازمة للقيام بأعمالها ونشاطاتها التي تكون في شكل مخرجات تعود بالنفع على سكان المجتمعات المحلية، وأنّ المشروعات العامة الإستثمارية التي تتولاها

1- محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان، إدارة الأعمال الدولية (الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007)،

ص.32

2- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال (القاهرة: المكتب العربي الحديث، 1993)، ص.20

3- عبد الحميد عبد المطلب، مبادئ وسياسات الإستثمار (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2010)، ص.199

الهيئات المحلية وتتابع عملية تجسيدها ميدانيا ما هي إلا جزء لا يتجزأ من علاقتها بالبيئة الخارجية، وأنّ الإستراتيجية العامة التي تنتهجها معظم الهيئات التابعة للقطاع العام الحكومي تعدّ بمثابة ترجمة لإدراك الإدارة المكلفة بالعملية التسويقية للعوامل والمؤثرات والتفاعلات التي من شأنها التأثير في استمرارية وبقاء نشاط هذه المنظمات¹.

الفرع الثاني: أهمية دراسة البيئة المحليّة للأعمال: تسعى معظم المنظّمات العامة- على غرار الدوائر الحكومية والهيئات العامة المحلية- للحفاظ على ديمومة تقديم الخدمات العامة للجماهير والمتعاملين الإقتصاديين على حدّ سواء، وهذا التّحدي إنّما يفرض تجاوز مجرد الإهتمام بتسخير الموارد والأموال لإدارة النشاطات الإدارية الروتينية إلى ضرورة الإهتمام بدراسة ظروف ومتغيرات البيئة المحيطة بنشاط الإدارة العامّة، وذلك بالنّظر إلى الأهمية الإستراتيجية لمثل هذه الدراسة في تعزيز الأداء الإداري للهيئات الإدارية المركزية والمحلية، والذي يمكن تلخيصه في الجوانب التالية:

أولا: تقليص تكاليف المشروعات العامّة: تلعب دراسات التّكاليف دورا محوريا في إدارة المنظّمات العامة الحديثة، وذلك باعتبارها من العناصر الهامّة في عملية اتخاذ القرارات المتعلّقة بوظائف الإنتاج والإستثمار، وعليه أصبحت مسألة تقليص التكاليف محلّ اهتمام القائمين على إدارة الشأن العام المحلي، سيما أثناء إعداد الخطط والسياسات العامّة ذات الصلة بأنشطة الإستثمار المحلي، خصوصا وأنّ هذا الأخير ينطوي على توظيف الموارد المتاحة المدخّرة من أجل الحصول على عائدات أفضل للإقتصاد المحلي.

ثانيا: ضمان جودة المشروعات المحليّة: تقتضي نجاعة مشروعات الإستثمار المحليّ ضرورة مطابقتها لمقاييس الجودة المتّفق عليها عالميا، خاصّة وأنّه لا أثر لجدوى أنشطة الإستثمار المحليّ إذا لم تقترن بشروط الجودة اللازمة التي تؤهلّها فعلا للانعكاس الإيجابي على نوعية الحياة للسكان المحليين، ومن أهم معايير جودة المشروعات الإستثمارية نذكر:2.

أ_ طبيعة الهندسة أو التصميم: ويشير هذا المعيار إلى مدى ملائمة مواصفات تصميم المشروع الإستثماري مع متطلّبات خدمة المتعاملين، أي أن تتمّ هندسة المشروع بكيفية مطابقة لتطلّعات الإنجاز التي يرغب فيها المستخدمون، وذلك على غرار المرافق الخدماتية والسياحية التي يتطلّع فيها الزبون إلى أرقى الخدمات، لاسيما الجانب الجمالي، والقابلية لتقديم أفضل الخدمات، وهذه الخصوصيات هي التي من شأنها تحديد مصير نجاح المشروع الإستثماري من عدمه.

ب_ معيار المطابقة: ويشير هذا المعيار إلى درجة إلزام القائمين على إنجاز المشروع سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين بتجسيد عملية الإنجاز وفقا لما تمّ تصميمه أثناء الدّراسة التقنية للمشروع، لاسيما وأنّ عملية تصميم المشروع غالبا ما تبنى على أساس حاجات ورغبات جمهور

1- زكرياء أحمد عزام وآخرون، مبادئ التسويق الحديث (عمان: دار الميسرة، 2007)، ص. 68.

2- عبد السلام الطيب، تطبيق معايير الجودة الشاملة على إدارة المشروع، أطروحة دكتوراه (جامعة المسيلة: كلية

العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2019)، ص. 126.

المتعاملين، والممثلين في السكان المحليين في حالة ما إذا تعلق الأمر بمشروع ذي طابع إجتماعي لرفع الغبن عن سكان إقليم معين، ومثال ذلك مشاريع التهيئة الحضرية، ومشاريع الإمداد بشبكات المياه والكهرباء، وخدمات النقل والإسكان وغيرها.

جـ. معيار الخدمة: ويشير هذا المعيار إلى درجة تفاعل المتعاملين مع الخدمات المقدمة بموجب المشروع، ومدى تميزها عن الخدمات المشابهة التي تقدمها جهات أخرى، وعليه أصبح معيار الخدمة من المعايير الأساسية لتحقيق التميز في أسواق الخدمات، وهو الأساس لتصنيف مستوى الخدمة المقدمة إذا كانت راقية أو متوسطة أو متدنية، وهذا الأمر يعود إلى جمهور المستهلكين المستهدفين من إقامة المشروع الإستثماري.

المبحث الثاني

السياسات المنتهجة لدعم تنافسية الجماعات المحلية في الجزائر:

وتشير إلى مجمل السياسات ذات البعد الإقليمي للتنمية، والتي تهدف إلى تحقيق جاذبية الأقاليم ودعم تنافسياتها، ممثلة في سياسة الأقاليم التنافسية، سياسة تثمين الموارد المحلية وسياسة دعم الشراكة مع القطاع الخاص.

المطلب الأول: سياسة الأقاليم التنافسية: تعدّ الطبيعة الجغرافية للأقاليم بمثابة الركيزة التي تبنى عليها عملية التقسيم الإداري وتنظيم الوحدات المحلية في أي دولة، بهدف بنائها على أسس علمية تأخذ في الحسبان التنوع الجغرافي وخلق توازن بين الأقاليم، من منظور إزالة الفجوات التنموية بين مختلف مناطق إقليم الدولة.

وفي ظلّ كون إشكالية تنمية وتطوير الأقاليم المحلية من المسائل التي تحتاج إلى جملة من الإهتمامات المتداخلة في شتى المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، التي تجعل التنظيم الإقليمي يبنى على تمايز القدرات الطبيعية والإنتاجية للمناطق¹، فقد تمّ توجيه السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم في الجزائر نحو الإعتماد على الرهان الاقتصادي للأقاليم المحلية بما يحمله من مضامين تنافسية تساهم في تأهيل وتطوير معظم أقاليم البلاد²، وذلك من خلال خلق الشروط الكفيلة بإرساء إقتصاد محليّ متنوّع، واعتماد الأقطاب الأكثر حركيّة إقتصادية، وضمان تضامن إقليمي لسدّ الفجوات والإختلالات الإقليمية للتنمية، مع التّركيز على دور القطاع الخاصّ في الإستثمارات العمومية. وبالمبحث عن سبل تحقيق معايير التنافسية المحلية في الجزائر، فإنّ معظم الولايات والبلديات تكون قادرة على إطلاق قدراتها المحلية والإستثمار فيها وفق متطلبات تنمية الإقتصاد المحليّ، وتمكين

1- علي محمد دياب، مفهوم الإقليم وعلم الأقاليم من منظور جغرافي بشري، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد 2 (2012)، ص. 464

2- القانون رقم 10-02 المؤرخ في 2010/07/29 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية العدد 61، الصادرة في 2010/10/21، ص. 9

الأقاليم ذات الفجوات والنقائص التنموية من استدراك وتجاوز مواطن الخلل التي تحدّ من تنافسيتها مقارنة مع الأقاليم المحليّة الأخرى، وهذا التوجّه ينطوي على جملة من التحدّيات المتمثلة على وجه الخصوص فيما يلي¹:

- تنوع الإستثمارات المحلية ومنح الأولوية للمشروعات ذات الطابع الإنتاجي، والقيمة المضافة للإقتصاد المحليّ، وتجاوز مجرد الإقتصار على الإستثمارات ذات الطابع الخدماتي التقليدي.
- تطوير البنية التحتية، وتجديد مختلف الشبكات (كهرباء، مياه، إتصالات، ...).
- التحسين الحضري وترقية الأقاليم الريفية.
- تعزيز سبل التعاون بين الجماعات المحلية والجامعات والمعاهد ومراكز البحوث، من منظور اعتماد آليات أكثر نجاعة لتفعيل السياسات ذات الصلة بخلق جاذبية وتنافسية للأقاليم المحليّة.

المطلب الثاني: سياسة تثمين الموارد المحلية: باعتبارها الأكثر ارتباطا بخصوصية المجتمع المحليّ، ومن المحددات الرئيسية للسياسات التنموية على المستوى المحليّ، فإنّ الموارد والمقدّرات التي تمتلكها الجماعات المحلية أصبحت الركيزة الأساسية للتدبير الإستراتيجي لخطط تطوير الأقاليم المحلية، الأمر الذي فرض حتمية إنتهاج أساليب أكثر نجاعة لتثمين الموارد المحليّة واستغلالها وفقا لمتطلبات تنمية الإقتصاد المحلي وتعزيز جاذبية الإقليم.

وفي هذا السياق إتّجهت أنظار الحكومة في الجزائر خلال سنة 2018 نحو استحداث لجنة وزارية مشتركة للتكفل بمتابعة أنشطة تثمين ممتلكات الجماعات المحلية، ضمن رؤية استراتيجية لتعزيز دورها الإقتصادي، من خلال حصر جملة العقبات والتحديات التي تواجهها البلديات والولايات في تسيير ممتلكاتها والحفاظ عليها، مع تبادل الخبرات في هذا الشأن على مستوى كافة التراب الوطني². وباعتبار العقار الإقتصادي بمختلف أنواعه (فلاحي، صناعي، سياحي) من أهم مقدرات الجماعات المحلية التي تتطلب التثمين وحسن الإستغلال، فقد شكّل أحد أهم أولويات اهتمام السياسة العامة في الجزائر، من خلال أخذ التدابير اللازمة لتحسين قاعدة البيانات ذات الصلة بوفرة العرض العقاري المحلي، وجرد وتطهير العقار بمختلف أشكاله، لا سيما من خلال:

الفرع الأول: في مجال العقار الفلاحي: اتجهت السياسة العامة للقطاع الفلاحي نحو مباشرة إجراءات ملموسة لتطهير العقار الفلاحي، وفقا للأحكام الواردة ضمن المنشور رقم 750 المؤرخ في 2018/07/18، وكذا القرار الوزاري المشترك الصادر بتاريخ 2022/11/29 المحدد لكيفيات وأجال

1- عائشة قادة بن عبد الله، محمد سمير عياد، الإستراتيجية الوطنية لتنمية المناطق الحدودية: الوكالة الوطنية لهيئة وجاذبية الإقليم نموذجا، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 17، العدد 2 (2022)، ص.

2- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، التنصيب الرسمي للجنة الوزارية المكلفة بأنشطة تثمين أملاك الجماعات المحلية، متاح على الرابط: www.interieur.gov.dz، تاريخ الإطلاع: 2025/02/08

مطابقة الأراضي التي كانت محلّ استصلاح قصد الإستغلال في إطار الإمتياز، وفقا لما تضمنه المرسوم التنفيذي رقم 21- 432 المؤرخ في 04/11/2021¹.

وذلك عن طريق تشكيل لجان ولائية للمطابقة يرأسها الولاية، ويتم تزويدها بلجان معاينة للوقوف على وضعية إستغلال القطع الأرضية وطبيعة الإستثمارات المنجزة، ويأتي ذلك عقب قيام مصالح المديرية الولائية للفلاحة التي تتولّى عمليّة التطهير الإداري للوضعية بالتنسيق والتعاون مع المصالح الأخرى المعنية².

الفرع الثاني: في مجال العقار الصناعي: سعت السلطات العمومية في مجال تثمين العقار الصناعي المحليّ نحو استحداث آليات أكثر نجاعة لتسهيل عملية جرد وإبراز الأوعية العقارية التي يمكن استغلالها في مجال الإستثمار الصناعي عبر جميع الولايات، بعد أن كان الأمر يقتصر على بعض الأقطاب الصناعية التي عوّلت عليها الحكومات المتعاقبة خلال فترات سابقة للنهوض بالتنمية الصناعية، والتي كانت تقتصر على المناطق الصناعية الكبرى في الولايات الشمالية للبلاد.

وضمن هذه المساعي فقد تمّ استحداث الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري خلال سنة 2007، في شكل مؤسسة عمومية صناعية وتجارية، تقع تحت وصاية الوزارة المكلفة بترقية الإستثمارات (وزارة الصناعة حاليا)، وحدد مقرها في ولاية الجزائر مع إمكانية استحداث فروع لهاته المؤسسة في أي مكان عبر التراب الوطني³، وذلك بهدف التكفل بمهام تسيير الأوعية العقارية وتثمينها في إطار ترقية وتشجيع الإستثمار.

ومع استمرار حرص السلطات العامة للبلاد على المتابعة الصارمة لعملية تطهير العقار الصناعي، فقد تمّ اعتماد أسلوب التحيين لقاعدة البيانات المتعلقة بوفرة العقار بصفة دورية ومنتظمة، ليتمّ إحصاء تواجد حوالي 694 منطقة صناعية ومنطقة نشاطات بمساحة إجمالية قدرها 27257 هكتار، من ضمنها 4219 هكتارا لأوعية ممنوحة غير مستغلة، وعليه سمحت جهود تطهير العقار الصناعي باسترجاع حوالي 3519 قطعة أرضية بمساحة إجمالية مقدرة بحوالي 1553 هكتارا⁴.

الفرع الثالث: في مجال العقار السياحي: ويتجلى ذلك من خلال الاهتمام بالمواقع السياحية، وتطوير سبل إستغلال المقومات المحلية في القطاع السياحي من مواقع أثرية، غابات إستجمام،

1- المرسوم التنفيذي رقم 21- 432 المؤرخ في 04/11/2021، المحدد لشروط منح الأراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة للإستصلاح في إطار الإمتياز، الجريدة الرسمية العدد 85، الصادرة في 07/11/2021، ص. 13

2- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 29/11/2022، المحدد لكيفيات مطابقة الأراضي التي تمّ استصلاحها، الجريدة الرسمية العدد 02، الصادرة في 15/01/2023، ص. 28

3- المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23/04/2007، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، الجريدة الرسمية العدد 27 الصادرة في 25/04/2007، ص. 3

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، بيان السياسة العامة للحكومة، سبتمبر 2022، ص. 19-20

شواطيء ومنايع حموية، وتطوير سبل الإستثمار فيها لتعزيز جاذبية الوجهة السياحية للمدن الجزائرية، وتجسيد مضمون المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، سيما ما تعلق بالأقطاب السياحية المعتمدة بموجب هذا المخطط، والعمل على معالجة ظاهرة التفاوت المسجل في توزيع مشاريع الإستثمار المحلي في القطاع السياحي، واعتماد معايير الجودة اللازمة من خلال تطوير العرض السياحي المحلي¹.

المطلب الثالث: سياسة دعم الشراكة مع القطاع الخاص: في ظل ندرة مصادر تمويل المشاريع التنموية، اتجهت أنظار السياسة المالية في الجزائر نحو البحث عن سبل تغطية الإحتياجات التمويلية لمشاريع البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي فرض حتمية اللجوء إلى آلية الشراكة مع القطاع الخاص، بهدف الإستفادة من قدراته التمويلية والفنية، وضمان نجاعة تجسيد الإستثمارات العمومية في الآجال المحددة وبالجودة المطلوبة²، الأمر الذي استدعى وضع إطار قانوني ملائم لاعتماد الشراكة بين القطاعين العام والخاص كدعامة للسياسات العامة التنموية.

المبحث الثالث

مخطط تطوير مدينة الجزائر كأداة لدعم تنافسية المدينة

حيث يأتي هذا المخطط في سياق الاهتمام بتطوير مدينة الجزائر بصفتها عاصمة للبلاد، الأمر الذي جعلها من أولويات إهتمام السياسة التنموية في الجزائر، ومن ضمن المدن الأربعة الكبرى المعنية بالمخطط التوجيهي لتهيئة فضاءات المدن الكبرى.

المطلب الأول: السياق الإداري للإهتمام بمدينة الجزائر: يعود الإهتمام بمدينة الجزائر- بصفتها عاصمة البلاد- منذ السنوات الأولى بعد الإستقلال، ليترسخ هذا التوجّه بعد إقرار التنظيم الإقليمي للبلاد بموجب القانون الصادر سنة 1984، الذي نصّت المادة 66 منه على أنّ تنظيم مدينة الجزائر وكبريات التجمعات السكنية الحضرية يتمّ بموجب مرسوم³، وعلى إثر صدور قانون البلدية لسنة 1990 تمّ استبدال مدينة الجزائر بعبارة بلديات ولاية الجزائر، الأمر الذي يستوحى منه إهتمام المشرّع بإيلاء أهمية خاصة لمدينة الجزائر بصفتها عاصمة البلاد، رغم اختلاف المصطلحات الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بالموضوع.

ومع تبني نظام محافظة الجزائر الكبرى بموجب صدور الأمر رقم 97-15 بتاريخ 1997/05/31، وكذا الأمر رقم 97-14 المتضمن التنظيم الإقليمي لولاية الجزائر، برزت الإرادة

1- خديجة يحيوي، قراءة تحليلية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025، مجلة معارف، العدد 22 (جوان 2017)، ص. 122

2- عبد الوهاب بوبقرة، دراسة مشروع تمهيدي لقانون يتعلق بالشراكة بين القطاع العام والخاص، جريدة النهار، متاح على الرابط: www.ennaharonline.com، تاريخ الإطلاع: 2025/02/08

3- القانون رقم 84-09 المؤرخ في 04/02/1984، المتعلّق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، الجريدة الرسمية العدد 6، الصادرة بتاريخ 07/02/1984، ص. 154

السياسية لمنح مدينة الجزائر نظام قانوني إداري خاص، وتعويض الدوائر بدوائر إدارية يشرف عليها ولاية منتدبين، يمارسون مهامهم تحت سلطة محافظ الجزائر¹.

واستمرّ نظام محافظة الجزائر الكبرى كإطار قانوني وإداري خاص بولاية الجزائر إلى غاية صدور قرار عن المجلس الدستوري على إثر إخطار من رئيس الجمهورية طبقاً لأحكام الدستور بشأن مدى دستورية الأمر 15-97 المتعلق بنظام محافظة الجزائر الكبرى، حيث تمّ الإعلان عن عدم دستورية هذا النصّ باعتبار أنّ المادة 15 من دستور سنة 1996 الساري المفعول آنذاك قد حصرت الجماعات الإقليمية للدولة في الولاية والبلدية دون الإشارة إلى هيئة أخرى².

ليتمّ بعدها إعادة النظر في النظام الإداري لولاية الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 2000-45 الصادر بتاريخ 2000/03/01، من خلال تنظيمها في شكل مجموعة من الدوائر الإدارية، وعددها 13 دائرة إدارية، تضمّ كل واحدة منها مجموعة من البلديات، يتولى تسيير هذه الدوائر الإدارية ولاية منتدبين لدى والي ولاية الجزائر³، بدلا من محافظ الجزائر الذي كان في النظام السابق، وذلك في سياق الحرص على ضمان مطابقة تنظيم ولاية الجزائر مع التشريع والتنظيم الساري المفعول من جهة، ومراعاة الأحكام الخاصة المطبقة على مدينة الجزائر من جهة ثانية.

لتعزز الإرادة السياسية لتطوير مدينة الجزائر بموجب إقرار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الذي نصّ على اعتماد مخططات توجيهية لأربع مدن كبرى على رأسها مدينة الجزائر، في سياق ترقية جاذبية الأقاليم المحليّة لهاته المدن، من خلال خلق ديناميكية إقتصادية وإنشاء مختلف التجهيزات والخدمات اللازمة، وعصرنة شبكات النقل، وتوفير قواعد لوجيستكية وخدماتية من منظور توفير إطار راقٍ للحياة بالمدينة⁴.

ويبرز هذا الاهتمام بتطوير مدينة الجزائر جملة من الأهداف ذات الصلة بمجالات التنمية المستدامة، وترقية الدور الاقتصادي للمدينة عن طريق إرساء أسس الاقتصاد الحضري، والتحكّم في التوسّع العمراني بالموازاة مع الحفاظ على الأراضي ذات الطبيعة الفلاحية والمناطق السياحية المحمية، ومن ضمن مبررات هذا التوجّه الإستراتيجي لترقية وتطوير مدينة الجزائر نذكر⁵:

- المحافظة على البيئة والخصوصية الطبيعية والثقافية للمدينة.

1- نعيمة زغلامي، النظام القانوني لمدينة الجزائر، أطروحة دكتوراه (جامعة الشلف: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2022-2023)، ص. 23

2- نعيمة زغلامي، مرجع سابق، ص. 24

3- المرسوم الرئاسي رقم 2000-45 المؤرخ في 2000/03/01، المحدد للتنظيم الإداري لمحافظة الجزائر الكبرى، الجريدة الرسمية العدد 09، الصادرة في 2000/03/02، ص. 5

4- القانون رقم 10-02 المؤرخ في 2010/07/29 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، مرجع سابق، ص. 5

5- نعيمة زغلامي، مرجع سابق، ص. 31

- تعزيز الدور الإقتصادي للمدينة، وزيادة جاذبيتها للأنشطة الاقتصادية.
- تصحيح مختلف الإختلالات الحضرية المسجلة.
- تحديث النسيج العمراني مع الحفاظ على المساحات الخضراء.
- ترقية البنية التحتية للنقل لتسهيل الحركة الاقتصادية للمدينة.

المطلب الثاني: مضمون استراتيجية تطوير مدينة الجزائر: يندرج مخطط تطوير مدينة الجزائر ضمن أجندة السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم آفاق 2030 في شقّها المتعلّق بالمخططات التوجيهية لتهيئة فضاءات المدن الأربعة الكبرى: الجزائر، قسنطينة، وهران وعنابة، من خلال تسجيل مجموعة من المشاريع الهادفة إلى تأهيل مدينة الجزائر سياحيا، ثقافيا وخدماتيا، ضمن مساعي جعل العاصمة ضمن خمس مدن الأولى على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط، وتكييف البنية التحتية المحلية مع متطلبات الحركة الاقتصادية المعاصرة.

ويأتي هذا المخطط في سياق تحوّل مدينة الجزائر- بحكم موقعها الإستراتيجي- إلى ميتروبول يضمّ ولايات الجزائر، تيبازة، البليدة وبومرداس، الأمر الذي فرض حتمية تكييف سياسة تهيئة الإقليم وفق متطلبات جعل مدينة الجزائر تفتكّ مكانتها كمدينة إقتصادية محورية، تساهم في تفعيل الحركة الاقتصادية ما بين الولايات المذكورة من جهة، وإدماجها ضمن سياق المنافسة الأوروبية ومتوسطة من جهة ثانية¹.

وتأخذ الخطة الإستراتيجية لتطوير مدينة الجزائر في الحسبان مختلف أدوات التهيئة والتنمية المحلية، التي يكون قوامها تشخيص وتقدير المؤهلات والموارد المحلية، والبنى التحتية الأساسية، مع مراعاة البعد البيئي، واعتمادا على مقارنة إقليمية مبنية على شروط ومتطلبات تأهيل عوامل الإنتاج وتأمين الموارد².

المطلب الثالث: المخططات المعتمدة لتطوير مدينة الجزائر: وتشير إلى الخطوط العريضة للإستراتيجية المعتمدة لتطوير مدينة الجزائر، حيث تمّ تقسيم هذه المخططات إلى أربعة أقسام: المخطط الأبيض، المخطط الأصفر، المخطط الأزرق والمخطط الأخضر.

الفرع الأول: المخطط الأبيض: ويهدف إلى تهيئة وإعادة الإعتبار لمختلف الأحياء العتيقة والمباني التراثية بالولاية، سواء عن طريق تسجيل مشاريع ترميم جديدة أو تسريع وتيرة إنهاء أشغال المشاريع الجاري إنجازها الخاصة بمختلف البرامج الموجهة لترميم القطاعات المحفوظة المتواجدة عبر إقليم الولاية.

1- نوار سوكو، "هكذا ستكون واجهة خليج الجزائر قبل 2030"، جريدة الخبر، متاح على الرابط: www.elkhabar.com/press/article، تاريخ الإطلاع: 2025/02/08

2- المرسوم التنفيذي رقم 83-16 المؤرخ في 2016/03/01، المحدد لكيفيات إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية، الجريدة الرسمية العدد 13، الصادرة في 2016/03/02، ص. 6

ومن ضمن أهم المعالم الأثرية التي استهدفها هذا المخطط قصبة الجزائر بالنظر إلى ما تحتوي عليه من تراث هندسي إسلامي متميز يعود إلى طريقة تصميم مساجدها وقصورها، ومختلف منشآتها ونسيجها العمراني الكثيف ذو الخصائص المتميزة، فكل هذه المؤهلات جعلت القصبة تصنف كتراث عالمي من طرف منظمة اليونسكو¹، الأمر الذي جعلها ضمن أولويات برامج التهيئة العمرانية بولاية الجزائر.

وعلى إثر المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة الجزائر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16-319 المؤرخ في 2016/12/05²، تعززت المساعي الحكومية لحماية مدينة القصبة، وتجلّى ذلك بوضوح من خلال اتخاذ قرار تحويل ملف حماية القصبة من وصاية وزارة الثقافة إلى مصالح ولاية الجزائر، مع استمرار وزارة الثقافة في ضمان عملية المتابعة التقنية لملف القصبة عن طريق الوكالة الوطنية للقطاعات المحفوظة.

ومع إقرار الخطة الاستراتيجية لتطوير مدينة الجزائر، حملت في طياتها تدابير لتهيئة وإعادة تأهيل العديد من البنايات التاريخية والأحياء القديمة المتواجدة بالنسيج العمراني للولاية - على غرار مدينة القصبة- التي خصّت بمشاريع إضافية لإعادة التأهيل، والتكفل بصيانة النسيج العمراني التاريخي، من خلال اقتراح تهيئة عدة أقطاب تخصّ القطاع المحفوظ بالمدينة، والتي من شأنها أن تكون استكمالا للمشاريع المجسدة التي تمّ استلامها، على غرار ترميم أكثر من 140 بناية إلى جانب القصور القديمة ممثلة في كل من قصر الداوي، قصر حسان باشا، وأشغال توسيع مسجد بيتشين وغيرها من المباني التاريخية بالمدينة³.

الفرع الثاني: المخطط الأزرق: ويعدّ من المحاور الرئيسية لاستراتيجية تطوير مدينة الجزائر، بالنظر إلى ارتباطه بتهيئة الواجهة البحرية للمدينة، باعتبار الطابع الساحلي للمدينة وموقعها الإستراتيجي من أهمّ معايير جاذبيتها، ومن شأنه أن يكسبها ميزة تنافسية ضمن النطاق المتوسطي، ويؤهلها لافتتكاك مكانة تليق بموقعها كإحدى أهم مدن البحر الأبيض المتوسط.

ومن هذا المنطلق أجمع المختصّين أنّ مدينة الجزائر لطالما افتقرت للفضاءات الحضرية العصرية التي تدعّم جاذبيتها السياحية، وذلك رغم إجماع العديد من الخبراء في مجال الهندسة

1-Farida Rahmani, **La Casbah d'Alger** (Paris: Edition Méditerranée, 2003), p. 9

2- المرسوم التنفيذي رقم 16-319 المؤرخ في 2016/12/05، المتضمن الموافقة على المخطط الرئيسي للتهيئة والتعمير لمدينة الجزائر، الجريدة الرسمية العدد 71 الصادرة في 2016/12/05، ص.22

3- نوال زايد، " هذه مشاريع المخطط الأبيض لتطوير الجزائر العاصمة"، متاح على الرابط: <https://www.ennaharonline.com>، تاريخ الإطلاع: 2025/02/11

المعمارية حول اعتبار الواجهة البحرية لمدينة الجزائر تصنّف كإحدى أهمّ الواجهات البحرية على المستوى المتوسطي والعالمي، وتمتلك من مؤهلات الجاذبية ما يكسبها مركزا تنافسيا عالميا إذا ما تمّت إعادة تأهيلها وعصرنة فضائها السياحية والخدماتية كالشواطئ، أماكن الراحة وفضاءات النزهة والترفيه¹.

الفرع الثالث: المخطط الأصفر: ويهدف هذا المخطط إلى عصرنة حركة المرور، وتوسيع شبكة الطرقات التي تسجّل كثافة في حركة السير- على غرار الطريق الولائي رقم 115 الرابط بين سيدي فرج وسطاوالي- مع رؤية استراتيجية للقضاء على مختلف النقاط السوداء، وتثبيت نظام آلي ذكي ثلاثي الألوان على مستوى جميع نقاط تقاطع الطرق عبر كافة إقليم الولاية، وكذا معالجة بعض المقاطع ذات الكثافة في حركة سير المركبات من خلال إنجاز محولات ومنشآت فنية، ومن ضمن أهمّ المشاريع قيد التجسيد في قطاع النقل نذكر²:

- مشروع طريق رابط بين محول 5 جويلية وبلدية خرايسية.
- ربط الطريق الإجتنابي للجهة الجنوبية للعاصمة مع الطريق الوطني رقم 01 على مستوى بلدية تسالة مرجة.
- إنجاز ممرات لمناطق التوسع السياحي لكل من شاطئ النخيل وسيدي فرج.
- مشروع خط ميٹرو الجزائر، الذي يربط بين بلدية الحراش ومطار الجزائر الدولي.
- دراسة لإنجاز خط للسكك الحديدية يربط بين محطة الرويبة والمدينة الجديدة بوينان بولاية البليدة.

ويأتي مخطط تطوير شبكة النقل بولاية الجزائر ضمن سياسة النقل الحضري المستدام، التي تهدف إلى عصرنة وتحسين ظروف النقل والمرور بالولاية، ودعم حركتها الاقتصادية مع الولايات المجاورة، من خلال تطوير البنية التحتية للنقل، والتخفيف من ظاهرة الإكتظاظ في حركة المرور، لاسيما مع تسجيل حركة كثيفة للمركبات بلغ تعدادها حوالي 2.8 مليون مركبة يوميا، خاصة في ظلّ تمركز معظم الأنشطة الاقتصادية والتجارية، ومقرات مختلف الإدارات العمومية وكبريات المؤسسات والشركات بالمدينة³.

الفرع الرابع: المخطط الأخضر: ويأتي هذا المخطط ضمن متطلبات إستعادة التوازنات البيئية والإيكولوجية بالولاية، ضمن سياق مراعاة البعد البيئي في المشاريع التنموية، واعتماد سياسة عمرانية

1- نوار سوکو، "هكذا ستكون واجهة خليج الجزائر قبل 2030"، جريدة الخبر، متاح على الرابط: www.elkhabar.com/press/article، تاريخ الإطلاع: 2025/02/08

2- إيمان مراح، "تقدم كبير في مشاريع فك الإختناق المروري بالعاصمة"، متاح على الرابط: www.awras.com، تاريخ الإطلاع: 2025/02/11

3- زكرياء عقاري، شاكربلخضر، واقع خدمة النقل الحضري في مدينة الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 12، العدد 3 (جوان 2017)، ص ص. 425-426

تتماشى ومتطلبات الحفاظ على التوازن البيئي، وأخذ العامل الإيكولوجي في الحسبان، من منظور الحفاظ على الموارد الطبيعية وتوظيفها خدمة للرفاه الاقتصادي والإجتماعي للسكان، حيث أصبح العامل الإيكولوجي يلعب دورا فعالا في توجيه أنماط التخطيط الحضري، التي تقتضي مراعاة الخصوصية المحلية التي تتحدد من خلالها أشكال البناء والهندسة الحضرية¹.

وعليه يركز المخطط الأخضر لتطوير مدينة الجزائر على استعادة التوازنات البيئية والإيكولوجية بالولاية، ومن شأنه أن يسمح بتهيئة العديد من الفضاءات والمساحات الغابية التي يمكن استغلالها كأماكن للترفيه والإستجمام ومنح قيمة مضافة لمداخل الولاية، لاسيما مع توفر الإطار القانوني المنظم لاستغلال مثل هذه المساحات لأغراض الراحة والتسلية والسياحة البيئية².

خاتمة:

من الواضح أنّ السياسات التنموية المنتهجة لترقية جاذبية الأقاليم المحلية في الجزائر، وجعل كبريات الولايات تفتك مكانة تنافسية ضمن النطاق الإقليمي أو العالمي، قد اتّجهت بدرجة أولى نحو تشخيص الواقع التنموي لجميع أقاليم البلاد، من خلال إقرار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، واعتماده كأداة لتجاوز الإختلالات التنموية.

غير أنّ وتيرة تجسيد مختلف فروع هذا المخطط ذات الصلة بتحسين جاذبية وتنافسية الأقاليم تبقى مرهونة بمدى اعتماد أساليب المتابعة، التحديث والتحيين الدوري لهذه المخططات، وتوجيهها وفقا لمتطلبات تحديث أدوات التعمير وتوجيه نمط التخطيط الحضري بما يتناسب وعصرنة الخدمات العامة بالمدن، وجعلها تكتسب معايير المنافسة اللازمة لمحاكاة التجارب الإقليمية والدولية الناجحة، ومن ضمن أهم النتائج المستخلصة من الدراسة نذكر:

- تحقيق مكانة تنافسية للجماعة المحلية مرهونا بمدى قدرتها على تثمين المؤهلات المحلية.
- تسبب الإختلالات التنموية في تراجع الوضع التنافسي للجماعة المحلية.
- الميزة التنافسية لا تقتصر على بلوغ وضع تنافسي خلال مرحلة معينة، وإنما ضرورة الحفاظ على هذا الوضع واستدامته.

ومن جملة التوصيات لتحقيق معايير تنافسية الجماعات المحلية في الجزائر نذكر:

- ضرورة صياغة برامج تنموية خاصة بتطوير جاذبية الولايات والبلديات، وعدم الإقتصار على البرامج التقليدية للتنمية ذات الأهداف الاجتماعية.

1- نوال بلغليفي، سهام قوت، البعد الإيكولوجي في التخطيط العمراني بالمدينة الصحراوية، الملتقى الدولي تحولات المدينة الصحراوية، مارس 2015، ص. 226

2- المرسوم التنفيذي رقم 06-368 المؤرخ في 2006/10/19، المحدد للنظام القانوني لرخص استغلال غابات الإستجمام، الجريدة الرسمية العدد 67، الصادرة في 2006/10/28، ص. 4

- يقتضي تطوير جاذبية المدن على غرار مدينة الجزائر رسم خطط واضحة تستهدف تحقيق البعد التنافسي للمدينة، اعتمادا على معايير الجودة في تجسيد مشاريع التطوير.
- إعتقاد آلية التشخيص المحلي المبني على أسس علمية إستشرافية من خلال إشراك الجامعات والمعاهد المختصة.
- تزويد البلديات والولايات بإطارات للتخطيط الحضري، لغرض متابعة مشاريع التهيئة الحضرية على المستوى المحلي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

01- الوثائق الرسمية:

- القانون رقم 84-09 المؤرخ في 1984/02/04، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، الجريدة الرسمية العدد 6، الصادرة في 1984/02/07.
- المرسوم الرئاسي رقم 2000-45 المؤرخ في 2000/03/01، المحدد للتنظيم الإداري لمحافظة الجزائر الكبرى، الجريدة الرسمية العدد 09، الصادرة في 2000/03/02.
- المرسوم التنفيذي رقم 06-368 المؤرخ في 2006/10/19، المحدد للنظام القانوني لرخص استغلال غابات الإستجمام، الجريدة الرسمية العدد 67، الصادرة في 2006/10/28.
- المرسوم التنفيذي رقم 16-83 المؤرخ في 2016/03/01، المحدد لكيفيات إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية، الجريدة الرسمية العدد 13، الصادرة في 2016/03/02.
- المرسوم التنفيذي رقم 16-319 المؤرخ في 2016/12/05، المتضمن الموافقة على المخطط الرئيسي للتهيئة والتعمير لمدينة الجزائر، الجريدة الرسمية العدد 71 الصادرة في 2016/12/05.
- المرسوم التنفيذي رقم 21-432 المؤرخ في 2021/11/04، المحدد لشروط منح الأراضي التابعة للأماكن الخاصة للدولة للإستصلاح في إطار الإمتياز، الجريدة الرسمية العدد 85، الصادرة في 2021/11/07.
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2022/11/29، المحدد لكيفيات مطابقة الأراضي التي تمّ استصلاحها، الجريدة الرسمية العدد 02، الصادرة في 2023/01/15.

02- الكتب:

- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 1993.
- عبد الحميد عبد المطلب، مبادئ وسياسات الإستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010.
- محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان، إدارة الأعمال الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- هاني حامد الضيمور، تسويق الخدمات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- زكرياء أحمد عزام وآخرون، مبادئ التسويق الحديث، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2007.

03 - الرسائل الجامعية:

- عبد السلام الطيب، تطبيق معايير الجودة الشاملة على إدارة المشروع، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2019.
- نعيمة زغلامي، النظام القانوني لمدينة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشلف، 2023.

04- المقالات العلمية:

- خالد عبد المحسن المرشدي، عبد العزيز عبد الرحمان العتيبي، "التوجّه السوقي والميزة التنافسية"، المجلة العربية للإدارة، المجلد 37، العدد 2، جوان 2017.
- خديجة يحيوي، قراءة تحليلية للمخطط التوجيهي للهيئة السياحية لآفاق 2025، مجلة معارف، العدد 22، جوان 2017.
- رولا ميا، رهام فاخوري، التنافسية الإقليمية الحضرية في المحافظات السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات، المجلد 36، العدد 5، 2018.
- علي محمد دياب، مفهوم الإقليم وعلم الأقاليم من منظور جغرافي بشري، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد 2، 2012.
- عائشة قادة بن عبد الله، محمد سمير عياد، الإستراتيجية الوطنية لتنمية المناطق الحدودية: الوكالة الوطنية لهيئة وجاذبية الإقليم نموذجا، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 17، العدد 2، 2022.
- زكرياء عقاري، شاكر بلخضر، واقع خدمة النقل الحضري في مدينة الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 12، العدد 3، 2017.

05- الملتقيات:

- نوال بلغليفي، سهام قوت، البعد الإيكولوجي في التخطيط العمراني بالمدينة الصحراوية، الملتقى الدولي تحولات المدينة الصحراوية، مارس 2015

06- المواقع الإلكترونية:

- إيمان مراح، "تقدم كبير في مشاريع فك الإختناق المروري بالعاصمة"، متاح على الرابط: www.awtras.com، تاريخ الإطلاع: 2025/02/11
- عبد الوهاب بوبقرة، دراسة مشروع تمهيدي لقانون يتعلق بالشراكة بين القطاع العام والخاص، جريدة النهار، متاح على الرابط: www.ennaharonline.com، تاريخ الإطلاع: 2025/02/08
- نوال زايد، " هذه مشاريع المخطط الأبيض لتطوير الجزائر العاصمة"، متاح على الرابط: <https://www.ennaharonline.com>، تاريخ الإطلاع: 2025/02/11
- نوار سوكو، "هكذا ستكون واجهة خليج الجزائر قبل 2030"، جريدة الخبر، متاح على الرابط: www.elkhabar.com/press/article، تاريخ الإطلاع: 2025/02/08
- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، التنصيب الرسمي للجنة الوزارية المكلفة بأنشطة تثمين أملاك الجماعات المحلية، متاح على الرابط: www.interieur.gov.dz، تاريخ الإطلاع: 2025/02/08

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- Farida Rahmani, **La Casbah d'Alger**, Edition Méditerranée, Paris, France, 2003-
- Marc Vander Cammen, **Marketing**, édition debock, Bruxelles, 2002-
- Philip Kotler, **marketing Management**, : pearson édition, France, 2015-
- Paule Krugman, "increasing returns and economic geography", **journal of political economy** N°: 99,1994.